

الدور التضامني لمؤسسات العمل الاجتماعي بالجزائر دراسة ميدانية على الخلايا الجوارية للتضامن أنموذجا

The solidarity role of social work institutions in Algeria A field study on the neighborhood cells of solidarity as a model

د. محمد أمين قيرواني^{1*}؛ بدر الدين شاعة²

1. جامعة محمد أمين دباغين سطيف2: (الجزائر) am_ine81@yahoo.fr

2. جامعة محمد أمين دباغين سطيف2: (الجزائر) badreddinechaa@gmail.com

تاريخ القبول: 2023/04/19

تاريخ الاستلام: 2022/12/11

ملخص:

تعتمد الدولة في تنفيذ السياسة الاجتماعية على العديد من المؤسسات الرسمية بهدف الوصول إلى رفاهية جميع الأفراد في شتى المجالات، غير أن بعض الفئات الاجتماعية تحتاج إلى رعاية خاصة نظرا لخصوصية وضعها الاقتصادي أو الصحي أو الاجتماعي، لذلك تم استحداث مجموعة من الآليات للتكفل بالفئات الأكثر هشاشة في المجتمع، ومن بينها وكالة التنمية الاجتماعية وهي إحدى مؤسسات العمل الاجتماعي التي تقدم خدمات متعددة للفئات الاجتماعية المحرومة، بغرض التخفيف من معاناتها والوصول إلى تحقيق مستوى معيشي يضمن لهم حياة كريمة تساعد في اندماجهم وتحقيق التماسك الاجتماعي المنشود.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور التضامني لوكالة التنمية الاجتماعية من خلال البرامج التي تمتلكها، إضافة إلى تحديد احتياجات الأسر المستهدفة من طرف برنامج الخلايا الجوارية للتضامن.

الكلمات المفتاحية: العمل الاجتماعي؛ مؤسسات العمل الاجتماعي؛ وكالة التنمية الاجتماعية؛ الخلايا الجوارية للتضامن.

Abstract:

In implementing the state's social policy, government agencies in Algeria rely on many official institutions in order to reach the welfare of all individuals in various fields, but some social groups need special care, given the specificity of their economic, health or social status, so

* المؤلف المرسِل: د. محمد أمين قيرواني

several arrangements and mechanisms were established to take care of the most vulnerable groups in society, including social work institutions represented in elderly care centers, first-aid childhood centers, pedagogical medical centers for the mentally disabled, schools for deaf children, schools for the young blind....etc, where each institution provides specific services for each one of these categories. The Social Development Agency is one of the social work institutions that provides various services to several social groups in order to alleviate their suffering and achieve a standard of living that guarantees them a decent life that helps in their integration and achieves the desired social cohesion.

This study aims to identify the solidarity role of the Social Development Agency through programs and devices directed to take care of these groups, in addition to identifying the characteristics and needs of families targeted by the Neighborhood Cells Solidarity Program.

Keywords: social work, social work institutions, social development agency, solidarity neighborhood cells.

مقدمة:

عرف العمل الاجتماعي منذ نشأته تغيرات وتطورات كثيرة، حيث كانت انطلاقته الأولى كأعمال خيرية وتطوعية عرفتها المجتمعات عبر مختلف مراحل تطورها، ومع التحولات التي عرفتها المجتمعات في العصر الحديث خاصة مع ظهور الثورة الصناعية، والمدن الكبرى والهجرة ظهرت مشكلات متعددة ومعقدة مثل الفقر، التسول....الخ، والتي أصبحت تواجهها فئات كثيرة في مختلف المجتمعات، وبالتالي فقد أضحت مهددة في تماسكها وانسجامها، وهو الأمر الذي دفع الحكومات إلى وضع سياسات اجتماعية للحد من هذه المشكلات أو معالجتها أو الوقاية منها.

ولتجسيد أهداف السياسات الاجتماعية تقوم الدول بتسخير مختلف أجهزتها وتنظيماتها بهدف تحقيق رعاية اجتماعية للأفراد والجماعات تشمل مختلف مناحي الحياة مثل الشغل، الصحة، التعليم، الإسكان والتأمين الاجتماعي...الخ، غير أن بعض الفئات التي تعتبر الأكثر هشاشة في المجتمع بحاجة إلى مؤسسات متخصصة في العمل الاجتماعي يؤطرها مهنيون متخصصون في مختلف مجالات العمل الاجتماعي، والذين

يسهرون على تقديم رعاية اجتماعية لفئات محددة مثل المعاقين، المسنين، الأراذل، الأيتام، المطلقات.... الخ، وذلك للتخفيف من معاناتهم والعمل على اندماجهم في المجتمع. في الجزائر استمر التأكيد على التوجه الاجتماعي للدولة منذ سنوات الاستقلال الأولى إلى يومنا هذا، حيث اعتمدت مختلف الحكومات سياسات اجتماعية شملت مختلف القطاعات مثل مجانية التعليم، الحق في العمل، الحق في السكن، مجانية العلاج.... الخ، كما تم إنشاء مؤسسات متخصصة لرعاية الفئات الهشة في المجتمع، تعمل تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، من بينها دور المسنين، مراكز الطفولة المُسعدة، المراكز الطبية البيداغوجية للأطفال المعوقين، مراكز حماية الأحداث الجانحين... الخ.

وتعتبر وكالة التنمية الاجتماعية التي تم إنشاؤها سنة 1996 م، من بين مؤسسات العمل الاجتماعي التي وضعتها الدولة، والتي تتمثل أهدافها الرئيسية في محاربة الفقر وكل أشكال التهميش والحرمان، وذلك عبر مجموعة من الأجهزة والبرامج الموجهة للتكفل بالفئات الأكثر هشاشة في المجتمع، ومن بينها برنامج الخلايا الجوارية للتضامن الذي يهدف إلى مقابلة احتياجات مختلف الفئات الاجتماعية، خاصة في المناطق الأكثر فقرا، وذلك عبر تدخل يقوم على أسس علمية ومهنية.

وقد تضمنت هذه الدراسة جانبين، الأول نظري تم خلاله التطرق إلى موضوع الدراسة من خلال عدد من العناصر تتمثل في: أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، الإشكالية والفرضيات، تحديد المفاهيم، مجالات الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، المنهج وأدوات جمع البيانات، أما الجانب الميداني للدراسة فقد تناول التعريف بوكالة التنمية وهيكلها التنظيمي ومهامها، إلى جانب عرض للبرامج التي تديرها الوكالة، والوصول إلى النتائج الجزئية للفرضية الأولى، عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية، والوصول إلى النتائج الجزئية للفرضية الثانية ثم النتائج ومناقشتها، والخاتمة.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: أهمية الدراسة

- يكتسي البحث حول مؤسسات العمل الاجتماعي في الجزائر أهمية خاصة، نظراً لدورها المهم في التكفل بالفئات الأكثر هشاشة في المجتمع.
- تظهر أهمية الدراسة من خلال التطرق إلى إحدى المؤسسات المتخصصة في العمل الاجتماعي، والتي تعتبر تجربة حديثة في المجتمع الجزائري (وكالة التنمية الاجتماعية تم استحداثها سنة 1996).
- إلقاء الضوء على جانب مهم يتعلق بخصائص واحتياجات الفئات الأكثر هشاشة، في ظل التغير الذي شهده المجتمع الجزائري.

ثانياً: أهداف الدراسة:

- التعريف بالمؤسسات المتخصصة في مجال العمل الاجتماعي في الجزائر (وكالة التنمية الاجتماعية)، إلى جانب التعرف على الفئات المستهدفة من طرف هذه الهيئات ومختلف البرامج التي توفرها، والتي تهدف من خلالها إلى تلبية احتياجات مختلف الشرائح الاجتماعية.
- معرفة الفئات الاجتماعية التي تستهدفها الوكالة من خلال برنامج الخلايا الجوارية للتضامن، إلى جانب معرفة خصائص واحتياجات هذه الفئات.

ثالثاً: إشكالية الدراسة:

منذ مطلع الثمانينيات واجهت الجزائر صعوبات ومشكلات اقتصادية تمثلت في انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتزايد العجز في ميزانية الدولة، وكذلك الارتفاع في حجم المديونية الخارجية وخدمتها ومعدل التضخم، وتنامي معدل البطالة، وللمحد من هذه الصعوبات والمشكلات الاقتصادية، تم تبني برنامج "التكيف والتعديل الهيكلي"، الذي أدى إلى تقليص الضغوطات الاقتصادية الكبرى، واسترجاع التوازن الاقتصادي بالإضافة إلى تقليص التضخم، إلا أن هذه النتائج رافقتها ضغوطات كثيرة

على المستوى الاجتماعي خاصة انخفاض القدرة الشرائية، زيادة البطالة، وبصفة عامة توسع حجم ظاهرة الفقر.

ورغم الدخول في اقتصاد السوق إلا أن الدولة لم تتخل عن التوجه الاجتماعي وسعت لتجسيد مهمتها الأساسية في إحداث التجديد والتغيير للأحسن، من خلال استحداث برامج تواكب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الجديدة التي يعيشها المجتمع، فمنذ الشروع في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي قامت السلطة الجزائرية، في عقد التسعينيات، بوضع أجهزة للحماية الاجتماعية، من بينها وكالة التنمية الاجتماعية، وهي هيئة عمومية ذات طابع خاص تتمتع باستقلالية إدارية ومالية تضمن لها المرونة والشفافية في تسيير برامجها، تم إنشاؤها سنة 1996، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/232 المؤرخ في 29 جوان 1996.

وقد تم إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية، التي تنشط تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، قصد التخفيف من حدة الانعكاسات السلبية الناتجة عن مخطط التعديل الهيكلي على الفئات الاجتماعية الضعيفة، ويتمثل هدفها الأساسي في مكافحة الفقر والبطالة والتمييز، الذي يمس الفئات الاجتماعية المحرومة، من خلال مجموعة من البرامج لاسيما برنامج خلايا الجوار التضامنية، الذي تسعى من خلاله لحل بعض المشكلات وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

ومن هذا المنطلق فإننا سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات

التالية:

- 1- ما هي برامج وكالة التنمية الاجتماعية الموجهة للفئات الهشة في المجتمع ؟
- 2- ما هي خصائص واحتياجات الفئات الاجتماعية المستهدفة من طرف الخلايا الجوارية للتضامن ؟

رابعا: فرضيات الدراسة:

- تمتلك وكالة التنمية الاجتماعية مجموعة من البرامج الموجهة للفئات الهشة.

- تشمل احتياجات الفئات الاجتماعية الهشة المجال الاقتصادي، الاجتماعي والصحي.

خامسا: تحديد المفاهيم:

1- مفهوم العمل الاجتماعي:

خلال البحث حول مفهوم العمل الاجتماعي في مختلف المصادر لاحظنا استخدام مصطلح الخدمة الاجتماعية كمرادف للعمل الاجتماعي، وفي هذا الصدد يرى زكي بدوي أنه ليس من السهل أن نضع تعريفا دقيقا للخدمة الاجتماعية لأن الغموض واللبس الذين يسودان الأفكار عنها، كما هو الشأن في كل علم حديث، وكذا الاختلاف الكبير في أعمال الخدمة الاجتماعية ما بين بلد وآخر وتعدد نواحي الأمثلة التي تدخل في دائرة الخدمة الاجتماعية، كل هذا يجعل تعريفها عسيرا (زكي بدوي، 1987: 9)، وهو ما يؤيده عياد حسين محمد علي الذي يعتبر "الخدمة الاجتماعية، وقائية وعلاجية، تعني القيام بجهد منظم لمنع سلوك منحرف، أو علاج حالات باثولوجية معينة، أو إعادة تنظيم للمجتمع... وذلك الجهد المنظم قد يكون رسمياً مؤسساً كأن تقيم الدولة مؤسسات للأيتام أو المسنين، أو للأرامل، أو تؤسس آليات للعون والحماية من خلال صناديق القروض، أو توفر تسهيلات ائتمانية، وفرصا تسويقية، أو يكون غير رسمي، رغم أنه مؤسس، مثل قيام منظمات المجتمع المدني بمساعدة فئات معينة من المعوقين والنساء الأرامل، أو قيامها بتأسيس مراكز للبحوث، أو منظمات لحماية المرأة والطفل، إن للخدمة الاجتماعية جهدها الوقائي، إلى جانب جهدها العلاجي، وكلاهما يستهدف حفظ أمن الإنسان والجماعة، أو استعادته، والعمل على استمراره (عياد حسين محمد علي، 2010/04/01: <https://www.iasj.net>).

وجاء في معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية أن "الخدمة الاجتماعية هي مجموعة الأنشطة المهنية التي تهدف إلى مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية من أجل تحسين - أو على الأقل المحافظة على - قدراتهم ليتمكنوا من أداء

وظائفهم الاجتماعية، كما تهدف إلى إحداث تغيرات في الظروف المجتمعية لتحقيق تلك الأهداف، وتشتمل الخدمة الاجتماعية على تطبيقات مهنية تركز على مجموعة من القيم والمبادئ والمهارات لتحقيق واحد أو أكثر من الأهداف المتمثلة في مساعدة الناس للحصول على خدمات ملموسة (مباشرة)، الاستشارات والخدمات العلاجية النفسية للأفراد والأسر والجماعات، مساعدة المجتمعات المحلية والجماعات على تقديم وتنمية الخدمات الاجتماعية والصحية بالإضافة إلى تطويرها، الاشتراك في العمليات التشريعية ذات العلاقة، وتتطلب ممارسة الخدمة الاجتماعية المعرفة بتطورات الشخصية والمعرفة بالسلوك الإنساني وطبيعته، وكذلك التعرف على المجتمع من خلال فهم تأثير وتفاعل العوامل الاجتماعية والاقتصادية عليه. (عبد العزيز عبد الله الدخيل 2016: 181-182).

وقد عرفها المؤتمر الدولي للخدمة الاجتماعية _الذي عقد في باريس سنة 1928_ بأنها مجموع الجهود التي يقصد بها تقديم المعونة في عدة نواحي تتعلق بتخفيف الآلام التي تنتج عن البؤس، وهذه هي ناحية "الخدمة المطلقة"، وضع الأشخاص والأسر في ظروف طبية تلائمهم، وهذه ناحية "الخدمة الشافية"، منع وقوع الولايات الاجتماعية، وهذه ناحية "الخدمة الوقائية"، وتحسين حال المجتمع ورفع مستوى المعيشة، وهذه ناحية "الخدمة الإنشائية" (زكي بدوي، 1987: 10).

ويعرف محمود فهد الكردى العمل الاجتماعي بأنه "النشاط القائم بالمجتمع أيا كانت تشكلاته أو صوره (سياسية، اقتصادية، أو اجتماعية أو ثقافية)، والذي يشارك به الفرد في تنمية مجتمعه مشاركة تستند إلى وعي بحجم هذا النشاط الذي يتجسد في عديد المشروعات الاجتماعية والاقتصادية، ويمارس من خلال بعض المؤسسات السياسية" محمود فهد الكردى، 1986: 318).

ومن بين مفاهيم العمل الاجتماعي أنه "مهنة تمثل مجموع الأعمال التي تهدف إلى النهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأفراد وكذا تنمية الأساليب الحياتية

الخاصة بهم، كما أنها تمثل سعيًا مباشرًا نحو تحقيق وضمان العدالة الاجتماعية داخل المجتمع، وهي في كلتا الحالتين محاولة مُمنهجة ومضبوطة بآليات ووسائل محددة من أجل تغيير الاستجابة العامة للمجتمع ولأفراده لأنواع مختلفة من الأزمات والمشكلات اليومية، ومن ثم يمكن القول بأن الهدف الرئيسي للعمل الاجتماعي هو تحقيق رفاهية المجتمع عن طريق كشف مختلف المشكلات في ثنايا المجتمع وفضحها ثم علاجها والعمل على الوقاية منها والسعي لتحقيق الأهداف التنموية (واحي نبيلة، جوان 2018: 342).

فيما يرى رشيد زرواتي أن الخدمة الاجتماعية تشمل مجالات عديدة وأنها في الميدان الاجتماعي تتضمن: الخدمة الاجتماعية الصحية، الخدمة الاجتماعية البيئية، الخدمة الاجتماعية السكنية، الخدمة الاجتماعية في ميدان النقل، الخدمة الاجتماعية في ميدان العمل، الخدمة الاجتماعية الإدارية، الخدمة الاجتماعية لرعاية الأمومة، الخدمة الاجتماعية لرعاية الطفولة، الخدمة الاجتماعية لرعاية الشباب، الخدمة الاجتماعية لرعاية الشيخوخة المسنين، الخدمة الاجتماعية لرعاية الفقراء، الخدمة الاجتماعية لرعاية الأيتام، الخدمة الاجتماعية العائلية الأسرية، الخدمة الاجتماعية في تنظيم قضاء أوقات الفراغ والخدمة الاجتماعية في مختلف النواحي الاجتماعية الأخرى (رشيد زرواتي، جوان 2006: 144).

من خلال ما سبق يتضح أن مفهوم للعمل الاجتماعي عدة أبعاد من بينها ماهيته، والتي تم التعبير عنها بأنها "مجموع الأعمال، والنشاط القائم بالمجتمع، والمحاولات الممنهجة التي تضبطها آليات ووسائل مختلفة"، ومن بين هذه الآليات المشروعات الاجتماعية والاقتصادية والتي يتم تنفيذها أو تجسيدها من خلال بعض المؤسسات السياسية، إضافة إلى بعد آخر يتمثل في أهداف العمل الاجتماعي والتي ربطتها هذه المفاهيم بالفرد والمجتمع؛ فعندما يتعلق الأمر بالأفراد فإن هدف العمل الاجتماعي كشف مختلف المشكلات التي تواجه الأفراد والجماعات في المجتمع ثم علاجها والعمل على الوقاية منها، وتغيير الاستجابة العامة للمجتمع ولأفراده تجاه أنواع مختلفة من

الأزمات والمشكلات اليومية، وبالتالي النهوض بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين أساليبهم الحياتية، وهو ما يسمح بتحقيق هدف أسى وهو ضمان العدالة الاجتماعية ورفاهية المجتمع.

أما مؤسسات العمل الاجتماعي فهي وحدات فنية تخصصية يعمل فيها الأخصائيون الاجتماعيون وغيرهم من الفنيين والمساعدین لتقديم خدمات اجتماعية للمستفيدين، وتمول هذه المؤسسات من الإعانات التي تجمع من المواطنين والتبرعات من الهيئات الحكومية وغيرها من الرسوم التي يتحملها المواطنون نظير ما يحصلون عليه من خدمات، ويؤدي العاملون لها جميع الوظائف التي تنتهي بأثر الخدمات المطلوبة ضمن الشروط التي يجب أن تراعى في تقديم الخدمات للمستفيدين (شادية مخلوف، نوفمبر 2011: 6).

2- المفهوم الإجرائي للعمل الاجتماعي:

"العمل الاجتماعي هو مجموعة نشاطات يقوم بها مهنيون متخصصون ينتمون إلى مؤسسات متخصصة، حيث تهدف هذه النشاطات إلى كشف وتشخيص المشكلات التي تواجه الأفراد والجماعات في المجتمع، ثم علاجها والعمل على الوقاية منها".

3- مفهوم العمل الاجتماعي التضامني:

ورد في موسوعة علم الاجتماع مصطلح نزعة التضامن *Solidarism* الذي يشير إلى "الإيمان بالاشتراك في الأهداف والمصالح، ويعد التضامن أمرا عظيم الشأن بوصفه مصدرا للقوة والمقاومة ولأنه يعد ضمنا تعبيراً عن وحدة الهدف" (جوردن مارشال، 2000: 415)، كما جاء في الموسوعة نفسها مصطلح تضامن اجتماعي *Social Solidarity*، الذي يعد أحد الموضوعات الأساسية في أعمال إيميل دوركايم الذي يهتم بمصادر النظام الأخلاقي، ومن ثم أساس النظام الاجتماعي، وقد كان دوركايم مهتما بصفة خاصة بالدراسة الدقيقة للصلة بين الفرد والمجتمع، وفي دراسته الشهيرة عن تقسيم العمل في

المجتمع الصادر عام 1893، طرح دوركايم ثنائيته الشهيرة: التضامن الآلي، والتضامن العضوي (جوردن مارشال ، 2000: 416).

ويُقصد بالتضامن الاجتماعي الإحساس بمشاعر الرفقة والألفة وهو يمتد ليتجاوز الأشخاص الذين يكون المرء على صلة شخصية بهم، وهو في حده الأدنى تقبل الأغراب كبشر لهم نفس الإحتياجات والحقوق، فالتضامن الاجتماعي له أسبابه الإجتماعية، والعزلة الإجتماعية أو الاستبعاد الاجتماعي هو من العوامل المهمة في تقوية التضامن: الانخراط في المؤسسات المشتركة ومعايشة الخبرات، فحياة الناس تكون أفضل حالا في مجتمع يتشارك أعضاؤه في بعض جوانب تلك الحياة، إن جعل المجتمع يعيش تضامنا آليا يحتاج إلى أسس مادية للمشاركة في حياة المجتمع فمرافق الخدمات العامة التي توفرها الأنظمة الأساسية (كالمدارس والخدمات الصحية).. تعد واحدة من أساليب تشكيل التضامن بين أفراد المجتمع (هدى أحمد علوان الديب، محمود عبد العليم محمد سليمان، ماي 2015: 125-126).

ويرى أنتوني غيدنز أن تعزيز معنى التضامن الاجتماعي بين الناس يمر عبر تمتع الأفراد بحياة مليئة ونشطة عبر تجاوز قضايا التغذية والكساء والإيواء، وبالحصول على سلع وخدمات أساسية مثل النقل والهاتف والخدمات المصرفية والتأمينية، كما أن توافر عناصر التكامل والاندماج في المجتمع مشروط بمشاركة أفرادهم في الخدمات، التي تقدمها مؤسسات عامة عديدة مثل المدارس ومرافق الرعاية الصحية والنقل العام.... أنتوني غيدنز، 2005: 394).

ويقصد بالتضامن الاجتماعي عملية التآزر والتعاون والمساعدة، سواء كانت مادية أو معنوية في مناسبات مختلفة ووضعية متنوعة، وهو تضامن غير رسمي لا يمكن أن يتحقق التماسك الاجتماعي بدونه (نورية سوامية، الطاهر غراز، جوان 2019: 205).

تشير المفاهيم السابقة إلى التضامن الاجتماعي بصفته في صلب اهتمامات علماء الاجتماع مؤكدة على دوره في تحديد العلاقة بين الفرد والمجتمع، فبينت هذه المفاهيم

أوجه وأشكال التضامن، والتي تنوعت بين تضامن غير رسمي يتعلق بالقرابة والتعاون والتآزر، وتضامن رسمي يتمحور حول قضايا الحاجيات الأساسية مثل الغذاء والكساء والصحة والتعليم، والذي تضمن تقديمه مؤسسات العمل الاجتماعي الحكومية أو تلك التي تنضوي تحت لواء المجتمع المدني والحركة الجمعوية.

4- المفهوم الإجرائي للعمل الاجتماعي التضامني:

يقصد بالعمل الاجتماعي التضامني في هذه الدراسة: "مجموعة الخدمات التي تقدمها وكالة التنمية الاجتماعية عبر مختلف الأجهزة والبرامج لا سيما برنامج الخلايا الجوارية للتضامن، والتي تهدف من خلالها إلى مكافحة الفقر ومقابلة احتياجات الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع".

سادسا: مجالات الدراسة:

1- المجال الزمني: شمل إعداد هذه الدراسة سنتي 2019 و2020 وذلك من خلال عينة من الأسر، التي تقدمت بطلبات مساعدة، والتي كانت محل تدخل من طرف الخلايا الجوارية للتضامن.

2- المجال المكاني: شمل إنجاز هذه الدراسة 11 بلدية بولاية سطيف، والتي تقع ضمن نطاق تدخل الخلايا الجوارية للتضامن، وهي بلديات تتميز بتنوعها بين الطابع الحضري وشبه الحضري والريفي.

3- المجال البشري: أجريت الدراسة على 204 أسرة، كانت محل تدخل من طرف الخلايا الجوارية للتضامن.

سابعا: مجتمع وعينة الدراسة:

بما أن الدراسة أجريت على مستوى الخلايا الجوارية للتضامن بولاية سطيف، فإن مجتمع الدراسة يتعلق بالأسر والأفراد الذين يتعاملون مع الخلايا الجوارية للتضامن، في حين تم اعتماد العينة القصدية والمتمثلة في 204 أسرة كانت قد تقدمت بطلبات للمساعدة خلال سنتي 2019-2020، والتي كانت محل تدخل من طرف أعضاء الخلايا

الجوارية للتضامن، وقد تم اعتماد الأسر والأفراد، الذين كانوا محل تدخل من طرف أعضاء الخلايا لعدة اعتبارات أهمها:

- تنوع وتعدد الفئات الاجتماعية التي ينتهي إليها أفراد العينة (أرامل، مطلقات، معاقين، مصابين بأمراض مزمنة...).

- توزيع أفراد العينة عبر مختلف مناطق ولاية سطيف، حيث شملت المناطق ذات الطابع الحضري وشبه الحضري والريفي.

- تنوع احتياجات أفراد العينة والتي تشمل عدة جوانب مثل (الجانب العائلي، الاقتصادي، الصحي، السكني، النفسي...).

الطريقة والأدوات:

أولا- المنهج:

يعرف المنهج بأنه "أسلوب منظم أو خطة إستراتيجية تستند إلى مجموعة من الأسس والقواعد والخطوات التي تفيد في تحقيق أهداف البحث، بطريقة علمية تتميز بجمع المعلومات والوقائع عن طريق الملاحظة العلمية الموضوعية والمنظمة" (علي معمر عبد المؤمن، 2008:14)، وبما أن الدراسة تهدف إلى معرفة الدور التضامني لمؤسسات العمل الاجتماعي، فقد رأينا أنه من المناسب استخدام المنهج الوصفي، الذي لا يقتصر فقط على وصف الظاهرة المدروسة فحسب، بل يتعداه إلى وصف مختلف المؤشرات المرتبطة بالظاهرة بدقة وتحليل البيانات والوصول إلى الاستنتاجات، حيث سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لوصف البيانات التي تم جمعها عن طريق الاطلاع على الموقع الرسمي لوكالة التنمية الاجتماعية، إلى جانب تبويب وتحليل البيانات المتحصل عليها من الاستثمارات الموزعة على أفراد العينة.

ثانيا- أدوات جمع البيانات:

السجلات: تم الاعتماد على مختلف الوثائق والمعلومات المتوفرة على الموقع الرسمي لوكالة التنمية الاجتماعية على شبكة الأنترنت، مثل الهيكل التنظيمي، الأهداف والمهام، البرامج... الخ.

الاستمارة: اعتمدنا في هذه الدراسة على استمارة تضمنت عدة محاور تتعلق بمعلومات حول: الوضعية العائلية، المستوى التعليمي، الوضعية الاقتصادية، الوضعية الصحية، الوضعية السكنية، نوعية طلب المساعدة، وقد تم توزيعها على الأسر، التي كانت محل تدخل من طرف الخلايا الجوارية للتضامن.

الجانب الميداني للدراسة:

أولا- وكالة التنمية الاجتماعية:

وكالة التنمية الاجتماعية هيئة عمومية ذات طابع خاص تتمتع باستقلالية إدارية ومالية تضمن لها المرونة والشفافية في تسيير برامجها. تم إنشاؤها سنة 1996، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/232 المؤرخ في 29 جوان 1996، قصد التخفيف من حدة الانعكاسات السلبية الناتجة عن مخطط التعديل الهيكلي على الفئات الاجتماعية الضعيفة، ويتمثل هدفها الأساسي في مكافحة الفقر والبطالة والتمييز، الذي يمس الفئات الاجتماعية المحرومة، وتنشط وكالة التنمية الاجتماعية تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بحيث تخضع مختلف نشاطاتها للمتابعة الميدانية (09:49 2021/10/07 <https://www.ads.dz/agence.html#content4-172>).

تتواجد وكالة التنمية الاجتماعية على المستوى الوطني من خلال مقرها المركزي ومن خلال هيئات تابعة لها، والتي تتمثل فيما يلي:

1/ على المستوى المركزي: مديرية عامة و06 مديريات مركزية: مديرية المالية والمحاسبة، مديرية الإدارة والوسائل، مديرية الدعم الاجتماعي، مديرية التنمية الجماعية للخلايا

الجوارية، مديرية برامج التشغيل والإدماج، مديرية الدراسات والتخطيط، خلية التدقيق الداخلي و خلية الإتصال.

2/ على المستوى الجهوي: أحد عشر (11) فرع جهوي: الجزائر، عنابة، بجاية، المدية، مستغانم، باتنة، سيدي بلعباس، تيارت، تبسة، ورقلة وبشار.

3/ الهيئات القانونية: تضم وكالة التنمية الاجتماعية هئتين قانونيتين مجلس توجيهي: يتكون من أعضاء تمثل مختلف الوزارات والحركة الجمعوية ويساهم في أخذ القرار بخصوص مختلف ملفات التسيير الخاصة بالوكالة، كمخطط العمل السنوي والميزانية السنوية والتقرير الثلاثي لنشاط الوكالة. لجنة مراقبة: تتكون من أعضاء تابعة للمجلس التوجيهي ومكلفة بمتابعة سير البرامج التي تم الموافقة عليها

(09:49 2021/10/07 <https://www.ads.dz/agence.html#content4-172>)

ثانيا: مهام وكالة التنمية الاجتماعية:

تتمثل مهام وكالة التنمية الاجتماعية المحددة بموجب قانون تأسيسها، في ترقية واختيار وتمويل عن طريق المساعدات والإعانات أو أي وسيلة أخرى ملائمة:

- النشاطات والمشاريع الموجهة لصالح الفئات الاجتماعية المحرومة والهشة.
- كل مشروع أشغال أو خدمات ذات المنفعة العمومية والاجتماعية والاقتصادية المتضمن الاستعمال المكثف لليد العاملة المبادر به من طرف الجماعات المحلية، أو المجموعات السكانية أو أي هيئة عمومية أو خاصة قصد ترقية وتنمية التشغيل.
- النشاطات التي تساهم في تطوير المؤسسات المصغرة.

كما أنها مكلفة بالبحث وجلب وجمع كل أنواع المساعدات المالية والتبرعات والهبات، سواء كانت ذات طابع وطني أو أجنبي أو متعدد الأطراف من أجل تحقيق مشاريعها التنموية الاجتماعية. (2021/10/07 <https://www.ads.dz/agence.html#content4-172>). (09:49).

ثالثا- عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى:

فيما يلي سنقوم بعرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى من خلال عرض البرامج التي وفرتها وكالة التنمية الاجتماعية والموجهة للفئات الهشة.

1- برامج وكالة التنمية الاجتماعية:

أ- المنحة الجزافية للتضامن (AFS): ويعد هذا البرنامج من أهم برامج الدعم الاجتماعي التي وضعتها الدولة من أجل التكفل بالفئات الاجتماعية الهشة والمعوزة، التي ليس لديها دخل وغير القادرة على العمل على غرار الأشخاص المسنين، الأشخاص المعوقين، النساء ربة عائلة بدون دخل وكذا الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة تسبب العجز، كما تم توسيع المنحة الجزافية للتضامن لذوي العاهات، المسنين، المرضى العضال والمكفوفين.

يهدف جهاز المنحة الجزافية للتضامن إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي للفئات الاجتماعية الهشة والمعوزة، وكذا تحسين ظروف التكفل بها ومحاربة كل أشكال التهميش والإقصاء، ومرافقتها من خلال تخصيص إعانة مباشرة على شكل منحة شهرية لكل شخص مسجل، بالإضافة إلى ضمان التغطية والحماية الاجتماعية للمستفيدين وكذا ذوي الحقوق، تمكّنها من الاستفادة من بطاقة الشفاء والمزايا المتعلقة بها، لاسيما الرعاية الطبية والأجهزة والمعدات والمساعدة الفنية في هذا المجال بالنسبة للأشخاص المعوقين.

كما يجسد هذا الجهاز الاجتماعي مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص في الاستفادة من المزايا الممنوحة، حيث يستهدف أرباب العائلات والأفراد من كلا الجنسين دون تمييز.

ب- جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي (DAIS): وقد تم استحداث هذا الجهاز بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-305 المؤرخ في 10 سبتمبر 2009، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 12-79 المؤرخ في 12 فيفري 2012، ويهدف هذا الجهاز إلى ضمان الإدماج الاجتماعي للأشخاص في حالة هشاشة اجتماعية (لاسيما منهم المتسربين من المدارس)،

البالغين من العمر بين 18 وأقل من 60 سنة، في مناصب شغل مؤقتة ناتجة عن أشغال أو خدمات المنفعة العمومية والاجتماعية المبادر بها من طرف كل من الجماعات المحلية، المصالح التقنية التابعة للقطاعات وكذا شركاء آخرين في التنمية المحلية ومؤسسات عمومية وخاصة، حرفيون من القطاع الخاص وكذا المؤسسات والمتعاقدين الذين يتدخلون في الميدان الاجتماعي والخدمات.

ج- جهاز الجزائر البيضاء (Blanche Algérie): يسمح هذا الجهاز بخلق مؤسسات جد صغيرة لتنظيف المحيط ولتحسين الإطار المعيشي للسكان، كما يهدف إلى إدماج البطالين لاسيما الذين تم إقصائهم من المنظومة التربوية، وذلك بمساهمة الجمعيات والسلطات المحلية.

د- برنامج التنمية الجماعية (Dev-Com): هو برنامج يهدف إلى محاربة الفقر، الإقصاء والتهديم الاجتماعي وكذا العمل على تحسين الظروف المعيشية في المناطق الفقيرة وتلبية احتياجاتهم مع ضمان الحرص الاجتماعي للفئات الفقيرة والمحرومة، وذلك بإشراكها في أطوار مختلفة من إنجاز مشاريع اجتماعية واقتصادية.

هـ- برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO): ويستهدف هذا الجهاز الفئات السكانية الموجودة بالولايات والبلديات ذات نسبة بطالة مرتفعة وتفتقر إلى المنشآت القاعدية، ويتوجه نحو المؤسسات المصغرة والمقاولين الصغار في الولايات المعنية، ويهدف إلى استحداث مكثف لمناصب الشغل المؤقتة في مجال صيانة وترميم المنشآت القاعدية العمومية ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي، ترقية القطاع الخاص لاسيما المقاولات الصغيرة المحلية.

و- الخلايا الجوارية للتضامن (CPS): تتشكل الخلية الجوارية للتضامن من فريق متعدد الاختصاصات مكون من: طبيب، أخصائي نفسي، أخصائي اجتماعي، مساعد اجتماعي ومهندس زراعي أو اقتصادي، حسب منطقة تدخل الخلية، بالإضافة إلى سائق، وتمثل أهداف برنامج الخلايا الجوارية للتضامن في تحديد جيوب الفقر التي ستوجه

إلها نشاطات وكالة التنمية الاجتماعية، إذ يتم نشاط الاستهداف هذا بالاتفاق مع مديريات النشاط الاجتماعي على مستوى الولايات؛ إلى جانب تحديد حاجيات الفئات السكانية المعنية وذلك من خلال المقاربة التشاركية، وإعداد مخطط عمل للتكفل بالمشكلات والصعوبات التي تعاني منها الفئات السكانية المعنية بالتحقيق الميداني.

النتائج الجزئية للفرضية الأولى:

يتضح مما سبق أن وكالة التنمية الاجتماعية تمتلك برامج مختلفة؛ يتعلق بعضها بالمجال التضامني المتمثل في المساعدات المباشرة، مثل برنامج المنحة الجراحية للتضامن، وجهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي، ومجال الإدماج المهني مثل جهاز الجزائر البيضاء وبرنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة، ومجال التنمية الاجتماعية مثل مشاريع التنمية الجماعية.

- يعد برنامج الخلايا الجوارية للتضامن من بين أهم برامج وكالة التنمية الاجتماعية باعتبار أن هدفها الرئيسي هو تحديد جيوب الفقر، التي ستوجه إليها برامج ونشاطات وكالة التنمية الاجتماعية، إلى جانب تحديد حاجيات الفئات السكانية المعنية وذلك من خلال المقاربة التشاركية، وإعداد مخطط عمل للتكفل بالمشكلات والصعوبات، التي تعاني منها الفئات الهشة في المجتمع.

رابعا- عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية:

لتحديد خصائص واحتياجات الأسر المستهدفة من طرف الخلايا الجوارية للتضامن، قمنا بتفريغ أجوبة 204 أسرة على أسئلة الاستمارة المعتمدة في جداول وتفسير وتحليل بياناتها، حيث تضمنت بعض الجداول معلومات حول خصائص الأسر وأخرى تتعلق باحتياجاتها، وتجدر الإشارة إلى أن الاستمارة تضمنت عدة محاور من بينها: معلومات عامة مثل الجنس، السن، العنوان، الحالة العائلية، الوضعية الاقتصادية للأسرة، الحالة المهنية، الوضعية الصحية (إعاقة، مرض مزمن.....الخ)، الوضعية

السكنية (طبيعة الملكية، حالة السكن، عدد الغرف، الربط بالشبكات....الخ)، إلى جانب أسئلة حول المشكلات، التي يواجهها الأفراد والأسر وتحديد احتياجاتهم.

الجدول رقم 01 يبين الأسر حسب الجنس:

الجنس	العدد	النسبة
ذكور	96	%47.06
إناث	108	%52.94
المجموع	204	%100

تبين من خلال الجدول رقم 01 أن نسبة الإناث بالأسر التي تقدمت بطلب مساعدة هي 52.94 بالمائة، غير أنها هذه النسبة غير بعيدة عن نسبة الذكور والتي بلغت 47.06 بالمائة، وتختلف الوضعية العائلية لطالبي المساعدة حيث نجد من بينهم أرباب الأسر أو أفراد في الأسرة سواء كانوا، آباء أمهات، أبناء أو إخوة....الخ، حيث يتقدم فرد من أفراد الأسرة بطلب مساعدة سواء لذاته أو لفائدة أحد أفراد أسرته مثل الزوج أو الزوجة، الأبناء، الإخوة أو الأخوات...الخ.

الجدول رقم 2 يبين الأسر حسب الحالة العائلية:

الحالة العائلية	العدد	النسبة
متزوج(ة)	102	%50
عازب(ة)	33	%16,18
مطلق(ة)	20	%9,8
أرمل(ة)	38	%18,63
أخرى	11	%5,39
المجموع	204	%100

يظهر من خلال الجدول رقم 2 أن أعلى نسبة مسجلة للأفراد الذين تقدموا بطلب مساعدة تتعلق بالمتزوجين بنسبة 50 بالمائة تليها نسبة الأرامل بـ 18.63 بالمائة ثم فئة عازب بنسبة 16.18 بالمائة، في حين لم تتجاوز نسبة المطلقات 10 بالمائة، وسجلت نسبة 5.39 بالمائة لحالات أخرى تتعلق بأزواج منفصلين بسبب مشكلات أسرية أو أزواج تخلوا عن زوجاتهم لفترات مختلفة، وتشير هذه النسب إلى تعدد واختلاف احتياجات الأفراد والأسر، فنجد على سبيل المثال لا الحصر أن احتياجات المطلقات تتعلق بالاستفادة من

صندوق النفقة أو المساعدات المالية بالنسبة للأرامل الذين ليس لديهم أي مصدر للدخل.

الجدول رقم 3 يبين الأسر حسب المستوى الدراسي:

النسبة	العدد	المستوى الدراسي
32,84%	67	أمي
25,98%	53	ابتدائي
23,53%	48	متوسط
13,73%	28	ثانوي
3,92%	8	جامعي
100%	204	المجموع

يظهر من خلال الجدول رقم 03 أن ثلث أفراد العينة لا يعرفون القراءة والكتابة، فيما بلغت نسبة المستوى الابتدائي 5.98 بالمائة، وفيما يخص المستوى المتوسط فبلغت النسبة 23.53 بالمائة، وتنخفض نسبة المستوى الثانوي إلى 13.73 بالمائة، في حين لم تتجاوز نسبة الجامعيين 4 بالمائة، ويمكن تفسير هذه النسب بالفئة العمرية لأفراد العينة حيث أن أغلبهم يتجاوز سنه 50 سنة، إضافة إلى عدم تمكن ساكني المناطق الريفية والمعزولة من الالتحاق بمقاعد الدراسة، أو مواصلة الدراسة بالنسبة للبعض الآخر لأسباب مختلفة كالعزلة وعدم السماح للإناث بمواصلة الدراسة في بعض المناطق.

الجدول رقم 4 يبين الأسر حسب الحالة المهنية:

النسبة	العدد	الحالة المهنية
65,69	134	بطلال
13,24	27	عامل
9,31	19	متقاعد
8,33	17	ذومنحة
1,96	4	عاجز عن العمل
1,47	3	أخرى
100	204	المجموع

حسب ما تظهره أرقام الجدول رقم 04 فإن 65,69 بالمائة من أفراد العينة بطالين، في حين لم تتجاوز نسبة العاملين 14 بالمائة، أما نسبة المتقاعدين فإنها لم تفوق 10 بالمائة، كما تم تسجيل نسبة 8.33 بالمائة لديهم منحة، أما العاجزون عن العمل فقد

بلغت نسبتهم 1.96 بالمائة، فيما بلغت نسبة الأشخاص المصنفين في فئة أخرى 1.47 بالمائة وهم أشخاص يمارسون مهنا حرة دون تغطية اجتماعية، ويمكن تفسير ارتفاع نسبة البطالين بعدة عوامل من بينها عمل الأفراد لدى القطاع الخاص دون تأمين، إضافة إلى أن طالبي المساعدة من فئة النساء وبالتالي فإنهن لا يستطعن الخروج للعمل لأسباب مختلفة مثل رعاية الأبناء، المرض، القيود المجتمعية، كما أن نسبة الأفراد الذين صرحوا بأنهم عمال يواجهون صعوبات، حيث أن ما يحصلون عليه لا يكفي لتغطية احتياجات أفراد أسرهم فعلى سبيل المثال تواجه بعض الأسر صعوبات لتسديد الإيجار، أو تكاليف العلاج أو الدخول المدرسي...الخ.

الجدول رقم 5 يبين الأسر قطاع العمل:

النسبة	العدد	قطاع العمل
62,96	17	عام
33,33	9	خاص
3,70	1	آخر
100	27	المجموع

يظهر من خلال الجدول رقم 5 أن أغلبية أفراد العينة العاملين ينشطون في مؤسسات القطاع العام وذلك بنسبة 62.96 بالمائة، في حين يعمل لدى القطاع الخاص 33.33 بالمائة من أفراد العينة العاملين، فيما لم تتجاوز نسبة الذين يمارسون مهنا حرة 4 بالمائة.

الجدول رقم 6 يبين الأسر حسب مجال العمل:

النسبة	العدد	مجال العمل
3,70	1	فلاحي
11,11	3	صناعي
44,44	12	إدارة
14,81	4	بناء
25,93	7	خدمات
100	27	أخرى

تبين من خلال الجدول رقم 6 أن أغلبية أفراد العينة العاملين يمارسون مهنا في الإدارة وذلك بنسبة 44.44 بالمائة، يليها مجال الخدمات بنسبة 25.93 بالمائة، ثم مجال البناء والأشغال العمومية بنسبة 14.81 بالمائة، وتنخفض النسبة في المجال الصناعي إلى 11.11 بالمائة، فيما لم تتجاوز النسبة في المجال الفلاحي 4 بالمائة.

الجدول رقم 7 يبين الأسر حسب التأمين الاجتماعي:

التأمين الاجتماعي	العدد	النسبة
نعم	145	71,08
لا	59	28,92
المجموع	204	100

يُظهر الجدول رقم 7 أن أغلبية أفراد العينة مستفيدون من التأمين الاجتماعي، حيث بلغت نسبتهم 71.08 بالمائة، فيما لم تتجاوز نسبة غير المستفيدين من التأمين الاجتماعي 29 بالمائة، ويمكن تفسير ارتفاع نسبة المستفيدين من التغطية باستفادة أغلبية أفراد العينة من مختلف برامج وكالة التنمية الاجتماعية، مثل المنحة الجزافية للتضامن ومنحة جهاز نشاط الإدماج الاجتماعي وهي برامج تمنح للمستفيدين منحة شهرية إضافة إلى الاستفادة من التأمين الاجتماعي، وهي برامج مخصصة لعدد من الفئات الهشة مثل الأرامل، المطلقات، المعاقين.....الخ، أما بالنسبة لغير المستفيدين فإن التأمين الاجتماعي يعتبر من الاحتياجات الرئيسية لبعض أفراد العينة.

الجدول رقم 8 يبين الأسر من حيث المداخيل الشهرية:

المداخيل الشهرية	العدد	النسبة
أقل من 10.000 دج	134	65,69
من 11000 إلى 20.000 دج	36	17,65
من 21000 إلى 30.000 دج	20	9,80
أكثر من 31000 دج	14	6,86
المجموع	204	100

تجاوزت نسبة أفراد العينة الذين يتقاضون أقل من 10 آلاف دينار جزائري شهريا 65 بالمائة، فيما بلغت نسبة الأفراد الذين يتقاضون بين 11000 إلى 20.000 دج 17.65 بالمائة، وتنخفض النسبة للفئة من 21000 إلى 30.000 دج إلى 9.80 بالمائة، أما فئة أكثر

من 31000 دج، فإنها لم تتجاوز 7 بالمائة، ويرجع ارتفاع نسبة الأسر التي يقل دخلها عن 10 آلاف دينار جزائري إلى الفئات المستهدفة من طرف الخلايا الجوارية للتضامن، وهي الفئات التي تواجه صعوبات ومشكلات متعددة وعلى رأسها الصعوبات المالية.

الجدول رقم 9 يبين الأسر حسب عدد أفراد الأسرة:

عدد أفراد الأسرة	العدد	النسبة
أقل من 3	83	40,69
بين 4 و 6	102	50
أكثر من 7	19	9,31
المجموع	204	100

يظهر من خلال الجدول رقم 9 أن أفراد العينة ينتمون إلى أسر يتراوح عدد أفرادها بين 4 و 6 وذلك بنسبة 50 بالمائة، وتنخفض النسبة إلى 40.69 بالمائة بالنسبة للأسر التي يقل عدد أفرادها أو يساوي ثلاثة، فيما لم تتجاوز نسبة الأسر التي يساوي أو يفوق عدد أفرادها السبعة 10 بالمائة.

الجدول رقم 10 يبين الأسر حسب الحالة الصحية:

الحالة الصحية	العدد	النسبة
مرض مزمن	118	65,56
إعاقة	58	32,22
اضطرابات نفسية	4	2,22
المجموع	180	100

تبين من خلال الجدول رقم 10 أن 180 من أفراد العينة أو أفراد أسرهم يعانون من مشكلات صحية مثل الأمراض المزمنة أو الإعاقة، حيث نجد أن 65.56 بالمائة يعانون من مرض أو عدة أمراض مزمنة، فيما تم تسجيل 32.22 بالمائة يعانون من إعاقة والتي تختلف من أسرة لأخرى حيث تتنوع الإعاقات بين حركية، ذهنية، سمعية، بصرية، متعددة، فيما لم تتجاوز نسبة الأشخاص المصابين باضطرابات نفسية نسبة 3 بالمائة، وتعتبر الأمراض المزمنة والإعاقة من بين أهم المشكلات التي تواجه الفئات الهشة، نظرا لعدم قدرة العديد من الأسر على توفير الموارد المالية اللازمة للتكفل بالمرضى والمعاقين، خاصة أن دخل معظم أفراد العينة متدني كما بينه الجدول رقم 8، كما أن وجود أكثر

من مريض واحد أو أكثر من معاق واحد في الأسرة الواحدة يجعل من عملية التكفل بهم صعبة، كما تؤدي هذه المشكلات إلى تعرض أفراد الأسرة إلى ضغوط نفسية قد تكون في بعض الأحيان شديدة.

الجدول رقم 11 يبين الأسر حسب طبيعة ملكية السكن:

النسبة	العدد	طبيعة ملكية السكن
24,75	49	ملكية خاصة
22,22	44	إيجار
4,04	8	إرث
48,99	97	أخرى
100	198	المجموع

بلغ عدد أفراد العينة بالنسبة للسؤال حول طبيعة ملكية السكن 198 باعتبار أن 4 حالات تتعلق بطلب الإيواء أي أنهم أشخاص دون مأوى، ومن بين الحالات الـ 198 نجد أن 48.99 بالمائة يصنفون في خانة أخرى، والتي تتعلق بالسكن في البيت العائلي أي ملك للأب أو الجد أو الأخ، فيما بلغت نسبة المصرحين بأن السكن ملكية خاصة بهم 24.75 بالمائة، أما الإيجار فقد بلغت نسبتهم 22.22 بالمائة ويتعلق الأمر بالأسر التي استفادت من سكن اجتماعي وهي ملزمة بدفع إيجار شهري قد يصل إلى 2500 دج شهريا، أو الأسر التي أودعت ملفات للاستفادة من مختلف صيغ السكن وهي قيد الانتظار لتجد نفسها مضطرة إلى استئجار سكنات قد تصل تكاليفها إلى 20 ألف دينار شهريا، وقد تلجأ إلى استئجار سكنات غير مكتملة، أو مرآب تابع لسكنات خاصة أو عمارات وتفتقد في أغلبها للمرافق الضرورية، وفيما يتعلق بالأسر التي تقطن سكنات عن طريق الإرث فلم تتجاوز النسبة الـ 5 بالمائة.

الجدول رقم 12 يبين الأسر حسب حالة السكن:

النسبة	العدد	حالة السكن
38,89	77	جيدة
43,94	87	متوسطة
17,17	34	هشة
100	198	المجموع

يوضح الجدول رقم 12 حالة السكن والتي نعني بها توفر السكن على عدد كاف من الغرف بالنسبة لعدد أفراد الأسرة، وتوفر السكن على المرافق الضرورية مثل المراحيض، الحمام، المطبخ، وقد تبين أن 43,94 بالمائة من الأسر تقطن سكنات وضعيتها متوسطة، حيث نجد أن عدد الغرف لا يتناسب مع عدد أفراد الأسرة فقد تجد 5 أفراد يقطنون شقة تتكون من ثلاثة غرف، أو أسرة تقطن غرفة واحدة خاصة بالنسبة للأسر التي يعيش بها عدد من الإخوة المتزوجين، وبالنسبة للسكنات الهشة فإن النسبة بلغت 17.17 بالمائة وتتعلق بسكنات تقليدية، أو سكنات خاصة غير مكتملة أو مرائب تابعة لسكنات خاصة.

الجدول رقم 13 يبين الأسر الربط بالشبكات الحيوية:

الربط بالشبكات الحيوية	عدد الأسر	نسبة الربط
الكهرباء	198	100
الغاز	190	95.95
الماء	196	98.98
الصرف الصحي	180	90.90

يظهر من خلال الجدول رقم 13 والمتعلق بالربط بالشبكات الحيوية أن نسبة الربط بشبكة الكهرباء بلغت 100 بالمائة، أما نسبة الربط بشبكة الغاز فقد بلغت 95.95 بالمائة، فيما بلغت نسبة الربط بشبكة المياه 98.98 بالمائة، في حين لم تتجاوز نسبة الربط بشبكات الصرف الصحي الـ 91 بالمائة، وتقع السكنات غير الموصولة بشبكة الصرف الصحي بالمناطق النائية والمعزولة.

الجدول رقم 14 يبين الأسر حسب نوعية التدفئة:

نوعية التدفئة	العدد	النسبة
غاز بوتان	10	5.05
غاز طبيعي	188	94.94
المجموع	198	100

بما أن نسبة الربط بشبكة الغاز الطبيعي بلغت 95.95 بالمائة لدى أفراد العينة، فإن 94.94 من أفراد العينة وأسرهـم يستخدمون التدفئة بالغاز الطبيعي، فيما لم تتجاوز نسبة استعمال غاز البوتان للتدفئة الـ 6 بالمائة.

الجدول رقم 15 يبين الأسر حسب التجهيزات المنزلية:

النسبة	عدد الأسر	التجهيزات المنزلية
81.31	161	طباخة
97.47	193	ثلاجة
97.97	194	تلفاز
63.13	125	غسالة

يظهر من خلال الجدول رقم 15 والمتعلق بالتجهيزات المنزلية أن أغلبية الأسر يملكون تلفاز وذلك بنسبة 97.97 بالمائة، إلى جانب الثلاجة التي بلغت نسبة امتلاكها 97.47 بالمائة، وتنخفض النسبة فيما يخص الطباخة إلى 81.31 بالمائة، فيما لم تتجاوز نسبة الأسر الذين يملكون غسالة الـ 64 بالمائة.

الجدول رقم 16 يبين الأسر حسب الاستفادة من السكن:

النسبة	العدد	الاستفادة من السكن
32,35	66	نعم
67,65	138	لا
100	204	المجموع

حسب الجدول رقم 16 فإن 32.35 بالمائة من أفراد العينة أو أسرهـم استفادوا من سكن بمختلف الصيغ، فيما تجاوزت نسبة غير المستفيدين الـ 67 بالمائة، حيث يمثل عدم امتلاك سكن بالنسبة للكثير من أفراد العينة إحدى الاحتياجات الرئيسية المعبر عنها.

الجدول رقم 17 يبين الأسر حسب طبيعة الاستفادة من السكن:

النسبة	العدد	الاستفادة من السكن
50	33	اجتماعي
3,03	2	ترقوي
34,85	23	ريفي
12,12	8	أخرى
100	66	المجموع

بلغت نسبة أفراد العينة الذين استفادوا من سكن اجتماعي نسبة 50 بالمائة، وذلك حسب الجدول رقم 16 الذي يبين أن الاستفادة من السكن الريفي تأتي في المرتبة الثانية بنسبة 34.85، وتنخفض النسبة في خانة أخرى إلى 12.12 بالمائة، والتي تتعلق بصيغ أخرى للسكن مثل البناء الذاتي، قطعة أرض.... الخ، أما فيما يخص السكن الترقوي فلم تتجاوز النسبة 4 بالمائة، ويمكن تفسير استفادة أكبر عدد من أفراد العينة من سكن اجتماعي إلى توفر شروط الاستفادة من هذا النوع من السكنات في الفئات المستهدفة من طرف الخلايا الجوارية للتضامن، حيث يشترط عدم تجاوز الدخل الشهري 24 ألف دج شهريا، إضافة إلى إعطاء أولوية لبعض الفئات على غرار المعوقين، الأرامل، المطلقات.... الخ.

جدول رقم 17 يبين الأسر حسب نوعية طلبات الاستفادة من السكن:

النسبة	العدد	نوعية طلبات الاستفادة من السكن
56,41	44	اجتماعي
2,56	2	ترقوي
41,03	32	ريفي
100	78	المجموع

في الجدول رقم 17 يظهر أن أكثر من نصف طلبات السكن تتعلق بالسكن الاجتماعي، حيث تجاوزت النسبة 56 بالمائة، تليها طلبات السكن الريفي بنسبة 41.03 بالمائة، أما الترقوي فلم تتجاوز نسبة الطلبات الـ 3 بالمائة، وترتفع نسبة طلبات السكن الاجتماعي نظرا إلى توفر شروط الاستفادة من هذا النوع من السكنات لدى أفراد العينة وأسرهم، كما أن النسبة مرتفعة فيما يخص البناء الريفي باعتبار أن العديد من أفراد العينة وأسرهم يقيمون بمناطق ريفية.

الجدول رقم 18 يبين الأسر حسب احتياجاتها:

نوعية الاحتياجات	العدد	النسبة
مالية	114	42,38
عينية	5	1,86
السكن	61	22,68
الإيواء	4	1,49
المرافقة النفسية والطبية	10	3,72
المرافقة الاجتماعية والإدارية	75	27,88
المجموع	269	100

قبل الشروع في تفسير وتحليل بيانات الجدول رقم 18 نشير إلى أن مجموع الحالات ارتفع إلى 269، وذلك بسبب تعدد الاحتياجات لدى الفرد أو الأسرة الواحدة، فقد نجد أن فردا من أفراد العينة أو أسرته بحاجة إلى إعانة مالية وسكن ومرافقة اجتماعية وإدارية في الوقت نفسه، وبالتالي فقد تم التعبير في هذا الجدول عن عدد الاحتياجات وليس عدد أفراد العينة، وقد تم التصريح بالحاجة إلى إعانة مالية 114 مرة بنسبة بلغت 42.38 بالمائة، وتعلق طلبات الإعانات المالية لدى أفراد العينة وأسرهم بتغطية تكاليف العلاج، أو الإيجار، تسديد الديون.....الخ، أما طلبات المرافقة الاجتماعية والإدارية فقد تم تسجيل 75 حالة بنسبة تجاوزت 27 بالمائة، وتتمثل هذه الطلبات في الاستفادة من إحدى برامج وكالة التنمية الاجتماعية وبالتالي الاستفادة من التغطية الاجتماعية، الاستفادة من تجهيزات خاصة مثل: الكراسي المتحركة العادية والآلية والدراجات النارية الخاصة بالمعوقين، الدعامات السمعية.....الخ، ويأتي طلب المساعدة للاستفادة من سكن في المرتبة الثالثة بنسبة 22.68 بالمائة وتشمل السكن الاجتماعي والسكن الريفي، وقد يتقدم بالطلب المعني قصد مساعدته لدى الجهات الوصية للاستفادة، أو يتم التدخل بطلب من الهيئات المعنية للتأكد من الحالات الأكثر حاجة للسكن، ويأتي في المرتبة الرابعة طلب مرافقة طبية ونفسية بنسبة 3.72 بالمائة، حيث يلتمس أفراد العينة أو أسرهم المساعدة من خلال الاستفادة من مقابلات نفسية أو فحوصات طبية أو توفير أدوية أو حل مشكلات أسرية، فيما لم تتجاوز نسبة طالبي مساعدات عينية 2

بالمائة والتي تتمثل في إعانات غذائية أو ألبسة.... الخ، كما أن نسبة الحالات التي تحتاج إلى إيواء في مركز متخصص من المراكز التابعة لقطاع التضامن الوطني لم تتجاوز الـ 2 بالمائة أيضا، وتتعلق بحالات لأشخاص وجدوا أنفسهم دون مأوى أو يعيشون ظروفًا اجتماعية وأسرية صعبة دفعتهم إلى اللجوء إلى هذه المراكز.

-النتائج الجزئية للفرضية الثانية:

بعد تحليل الجداول السابقة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تقارب نسبة الإناث والذكور في الأسر التي تقدمت بطلب مساعدة، إلى جانب تعدد واختلاف الوضعية العائلية لطالبي المساعدة، حيث نجد متزوجين، أرامل، مطلقات، متخلى عنهن أو منفصلين، إلى جانب تعدد المراكز في الأسرة فقد يكون من أودع طلب المساعدة الزوج، الأم، الأبناء، الإخوة..... الخ، وتساهم الوضعية العائلية لدى بعض الأسر في تحديد نوعية احتياجاتها فإذا كانت النساء الأرامل أو المطلقات في الغالب بحاجة إلى مساعدات مالية أو بحاجة إلى سكن، فإن النساء المتخلى عنهن أو المنفصلات عن أزواجهن بحاجة إلى مرافقة نفسية.

- أغلبية أفراد العينة أو أسرهم يعانون من مشكلات صحية مثل الأمراض المزمنة أو الإعاقة، حيث تشمل أمراض القلب والشرابين، السكري، الغدة الدرقية، السرطان، أمراض العظام والمفاصل، أمراض الكلى.

- ثلث أفراد العينة أو أفراد أسرهم يعانون من إعاقات بمختلف أنواعها؛ حركية، ذهنية، سمعية، بصرية ومتعددة.

- تعتبر الأمراض المزمنة والإعاقة من بين أهم المشكلات التي تواجه الفئات الهشة، نظرا لعدم قدرة العديد من الأسر على توفير الموارد المالية اللازمة للتكفل بالمرضى والمعاقين، كما أن المرض أو الإعاقة قد يؤدي في بعض الحالات إلى مشكلات أسرية مثل الخلافات الزوجية أو الطلاق أو الإهمال الأسري.

- يؤدي عدم القدرة على التكفل بالمرضى أو المعاقين إلى تعرض أفراد الأسرة إلى ضغوط نفسية قد تكون في بعض الأحيان شديدة.
- نصفُ أفراد العينة يقطنون في البيت العائلي أي ملك للأب أو الجد أو الأخ، كما أن حوالي ربع أفراد العينة يستأجرون سكنا لأسرهم.
- نصف أفراد العينة وأسرههم بالتقريب يقطنون سكنات وضعيتها متوسطة، كما أن 17 بالمائة يقطنون سكنات هشة ويتعلق الأمر بسكنات تقليدية، أو سكنات خاصة غير مكتملة أو عبارة عن مرآب تابع لسكنات خاصة أو أقبية عمارات.
- أغلبية أفراد العينة وأسرههم يملكون التجهيزات المنزلية مثل الثلاجة، التلفاز، الطباخة والغسالة، كما أن معظم السكنات تتوفر على الشبكات الحيوية مثل الكهرباء، الغاز، الماء، الصرف الصحي.
- تُمثل الحاجة إلى السكن بالنسبة للكثير من أفراد العينة إحدى الاحتياجات الرئيسية المعبر عنها.
- نصف أفراد العينة استفادوا من سكن اجتماعي، حيث تتوفر شروط الاستفادة من هذا النوع من السكنات في الفئات المستهدفة من طرف الخلايا الجوارية للتضامن، على غرار المعوقين، الأرامل، المطلقات....الخ، كما أن الاستفادة من السكن الريفي تأتي في المرتبة الثانية.
- تصدر طلبات الإعانة المالية قائمة احتياجات أفراد العينة وأسرههم، ويتعلق معظمها بتغطية تكاليف العلاج، أو الإيجار، تسديد الديون....الخ.
- ثلث أفراد العينة وأسرههم عبروا عن احتياجاتهم لمرافقة اجتماعية أو إدارية وتتمثل هذه الطلبات في الاستفادة من المنحة الجزافية للتضامن وبالتالي الاستفادة من التغطية الاجتماعية، الاستفادة من تجهيزات خاصة مثل: الكراسي المتحركة العادية والآلية والدراجات النارية الخاصة بالمعوقين، الدعامات السمعية....الخ.

- يتمثل الاحتياج الرئيسي بالنسبة لربع أفراد العينة وأسرهم في المساعدة للاستفادة من سكن وتشمل السكن بمختلف الصيغ.

النتائج ومناقشتها:

- تمثل وكالة التنمية الاجتماعية إحدى أهم مؤسسات العمل الاجتماعي في المجال التضامني، حيث تم وضع مجموعة من الأجهزة والبرامج لمقابلة احتياجات الفئات الهشة في المجتمع، وتشمل برامج الوكالة بين مجالات الدعم والتنمية الاجتماعية والإدماج المهني والاجتماعي، وذلك حسب احتياجات كل فئة، وتتمحور برامج الوكالة حول ثلاثة محاور رئيسية وهي:

1- تحقيق الإدماج الاجتماعي للفئات الاجتماعية الهشة والمعوزة، وتحسين ظروف التكفل بها، لا سيما في حالات الكوارث والنكبات وذلك من خلال المساهمة في تنفيذ نشاطات ذات طابع إنساني، اجتماعي، طبي ونفساني.

2- محاربة الفقر وكل أشكال التهميش والإقصاء، وتجسيد مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

3- تحسين الإطار المعيشي للسكان في المناطق الفقيرة وتلبية احتياجاتهم، وذلك بمساهمة الجمعيات والسلطات المحلية، إلى جانب إشراك السكان في إنجاز مشاريع اجتماعية واقتصادية، إضافة إلى اقتراح نشاطات قابلة للإدراج في برنامج التنمية المحلية.

- يمثل برنامج الخلايا الجوارية للتضامن إحدى أهم البرامج التضامنية لوكالة التنمية الاجتماعية باعتبار أن القائمين على تسيرها أخصائيون اجتماعيون، كما أنها تستهدف الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة خاصة في المناطق المعزولة.

- تتعدد احتياجات أفراد العينة وأسرهم وتشمل الإعانات المالية، السكن، المرافقة الاجتماعية والإدارية، المساعدة النفسية والوساطة الطبية.....الخ.

الخاتمة:

تعد وكالة التنمية الاجتماعية إحدى أهم مؤسسات العمل الاجتماعي في الجزائر، إذ تمتلك مجموعة من الأجهزة والبرامج تستهدف من خلالها الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع الجزائري، وذلك للتخفيف من حدة المشكلات التي تواجهها، ففي الوقت الذي تهدف فيه برامج مثل المنحة الجزافية للتضامن إلى تقديم مساعدات مادية (منحة مالية وتأمين اجتماعي) للفئات غير القادرة على العمل أو في وضع اجتماعي صعب، تهدف برامج أخرى إلى إدماج الشباب في مجال الشغل عبر مناصب شغل مؤقتة مثل جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي وجهاز الأشغال العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة، كما تعمل من جهة أخرى في مجال التنمية الاجتماعية من خلال برنامج التنمية الجماعية، الذي يتبنى مقاربة تشاركية تهدف إلى إدماج السكان والحركة الجمعوية في مشاريع من شأنها تحسين الظروف المعيشية للأفراد والجماعات خاصة في المناطق المعزولة.

وإضافة إلى ما سبق فإن برنامج الخلايا الجوارية للتضامن يمثل إحدى أهم مؤسسات العمل الاجتماعي، التي يسهر على سيرها فريق متعدد التخصصات، يعمل على ضمان تدخلات مهنية مبنية على أسس علمية، رغم العراقيل والصعوبات التي تواجههم.

المراجع:

1. أنتوني غيدنز (2005)، علم الاجتماع، الطبعة الرابعة، ترجمة وتقديم /فايز الصباغ، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
2. جوردن مارشال (2000)، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الأول، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، ط1، مصر، المجلس الأعلى للثقافة.
3. رشيد زرواتي، "ميادين الخدمة الاجتماعية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 14، ص 143-166.
4. زكي بدوي (1987)، أصول الخدمة الاجتماعية، مصر، مكتبة النهضة المصرية.

- الدور التضامني لمؤسسات العمل الاجتماعي بالجزائر د. قيرواني محمد أمين، شاعة بدر الدين
5. شادية مخلوف(2011)، "واقع جودة الخدمات الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية من وجهة نظر المستفيدين"، بحث مقدم في مؤتمر جامعة النجاح بعنوان دور الخدمة الاجتماعية في فلسطين والمنعقد في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر.
6. عبد العزيز عبد الله الدخيل (2016)، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع.
7. علي معمر عبد المؤمن(2008)، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، الأساسيات والتقنيات والأساليب، ط1، منشورات جامعة 7 أكتوبر، بنغازي ليبيا.
8. عياد حسين محمد علي، الخدمة الاجتماعية والأمن الإنساني، 01/04/2010 متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://www.iasj.net/iasj/journal/249/issues>
9. محمود فهيي الكردي(1986)، "العمل الاجتماعي في إطار النظام العربي المعاصر الآليات والاستراتيجية"، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية لجامعة قطر، العدد التاسع.
10. نورية سوامية، الطاهر غراز(2019)، التضامن الاجتماعي داخل الأحياء الحضرية (دراسة ميدانية)، مجلة سوسيولوجيا - الجزائر.
11. هدى أحمد علوان الديب، محمود عبد العليم محمد سليمان(2015)، "التحليل السوسيولوجي للاستبعاد الاجتماعي"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 12.
12. واحدي نبيلة(2018)، "مهنة العمل الاجتماعي في مجال الدفاع الاجتماعي"، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32 الجزء الثاني.

13. [https://www.ads.dz/assets/files/CPS%20\(4\).pdf](https://www.ads.dz/assets/files/CPS%20(4).pdf) 10:20 2021/10/07

14. <https://www.ads.dz/agence.html#content4-17209:49> 2021/10/07

15. <https://www.ads.dz/agence.html#content4-17209:49> 2021/10/07

16. <https://www.ads.dz/agence.html#content4-17209:49> 2021/10/07